البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
– دراسة تحليلية–

The National Program for the upgrading of Small and Medium Entreprises

Analytical Study

غبولي أحمد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سطيف 1

ملخص

أعدّت السلطات الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2002 و2014 أربعة برامج تأهيل أساسية نُفذت في شكل خدمات للاستشارة، للخبرة والتكوين مقدّمة لصالح المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وكان آخر هذه البرامج، البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي سلّطنا عليه الضوء في دراستنا بالتحليل لأهدافه ونتائجه. وقد اعتمدنا في ذلك على عدة مقابلات شخصية وحوارات ميدانية أجريناها مع إطارات الوكالة، ومع بعض الخبراء والمستشارين المعتمدين من طرفها، خلصت دراستنا إلى أنه وبالرغم من تطور آليات سير هذا البرنامج مقارنة بسابقيه وكذا توسيع شريحة المؤسسات المستفيدة منه، تبقى نتائجه المحققة بعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التشخيص، الخبراء، المستشارين.

Abstract

In the period 2002-2014, the Algerian authorities set up four major upgrading programs that were carried out in the form of consultancy, expertise and training services, offered to the Algerian economic enterprise, the last one was the national program for the Upgrading of SMEs, that our research focuses on, through the analysis of objectives and results. We have relied on several personal and field interviews with the Agency's cadres, some accredited experts and consultants. We concluded that despite the evolution of this program's mechanisms and the segment of enterprises benefiting from it, the results achieved remain far from the goals set.

Key words: small and medium enterprises; upgrading; diagnostic; experts; consultants.

مقدمة:

في الجزائر، ونظرا لما يشهده المحيط الاقتصادي العالمي من تحولات عميقة على مستوى تنظيم وإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أضحت مرافقة هذه المؤسسات وتأهيلها من ضروريات ومن متطلبات بلوغ هدف تطوير ممارسات القطاع. وما يبرر ضرورة التأهيل هو دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، والتحديات التي تفرزها السياسة الأوروبية للجوار كمرحلة جديدة لهذه الشراكة، كذلك الانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة.

لقد قامت السلطات الجزائرية بإعداد وتنفيذ برامج تأهيل، كجزء من سياسة انتهجتها بهدف مساعدة المؤسسات التابعة للقطاع العام والخاص خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2014، وذلك من أجل تعزيز تنافسيتها وجعلها في مستوى يرقى إلى المنافسة العالمية.

إنّ فكرة التأهيل في الجزائر قديمة نسبيا، إذ كان أول ظهور لها في غضون سنتين بعد صدور النصوص التشريعية الخاصة باستقلالية المؤسسات في سنة 1988، حين اعتُبر التأهيل على أنه وسيلة لانتقال المؤسسات من وضع كانت تُسيّر فيه من خلال التخطيط المركزي إلى وضع يحكمه اقتصاد السوق والمنافسة، ولم يجسّد التأهيل في أرض الواقع إلاّ بعد سنة 2002، أين اتضحت ضرورته بعدما تم عقد اتفاقية الشراكة الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي، وقد نفّذت السلطات الجزائرية إلى غاية اليوم أربعة برامج تأهيل عنت بها على وجه الخصوص مؤسسات القطاع الصناعي والمؤسسات التي هي على علاقة مع هذا القطاع.

فكانت الانطلاقة مع برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية الذي تم تنفيذه من قبل وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة "آنذاك" في الفاتح من جانفي 2002، ثم برنامج الدعم الأورومتوسطي الموجه لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي تم تنفيذه من قبل وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية "آنذاك" بالشراكة مع بعثة اللجنة الأوروبية في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2002 و2007، ليتم بعد ذلك اعتماد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي جاء بهدف توسيع شريحة المؤسسات التي لم تكن معنية بالبرنامج السابق وبالخصوص تلك التي توظف أقل من 20 عاملا. هذا البرنامج الأخير مبرمج على مدار الفترة الممتدة ما بين سنتي 2007 و2014، ويتم تنفيذه من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ولأنّ نجاح أي برنامج قائم في الأساس على مدى كفاءة الهيئة أو الجهاز الذي يسهر على تنفيذه، جاءت دراستنا للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد إحاطة العلم

بمختلف إجراءاتها المتخذة، آليات تنفيذها للبرنامج وكذا الانجازات المحققة من طرفها، وقد اعتمدنا في ذلك على عدة مقابلات شخصية وحوارات ميدانية أجريناها مع إطارات الوكالة، ومع بعض الخبراء والمستشارين المعتمدين من طرفها، وطرح مختلف تساؤلاتنا واستفساراتنا عليهم.

ممّا سبق تبرز إشكالية موضوعنا والتي يمكن أن نطرحها في التساؤل المحوري التالي:

كيف يتم تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل الوكالة على أرض الواقع، وهل واقع المعمول نجح في بلوغ المبتغى المأمول؟

هذا التساؤل بدوره قادنا إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي آليات وميكانيزنات سير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هي مختلف انجازات الوكالة التي قامت بها في إطار تنفيذ البرنامج؟
- كيف يمكن قراءة الواقع العملي لتنفيذ البرنامج بالتحليل ما بين المأمول والمعمول؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على التساؤلات السابقة تم وضع الفرضيتين التاليتين:

1. يُعدّ برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثالث أهم برامج التأهيل التي عرفتها الجزائر، وقد جاء بعد تجربة دامت خمسة سنوات في هذا المجال، لذا نفترض تطور آليات سيره مقارنة بنظيراتها في البرامج السابقة.
2. تضطلع الوكالة على القيام بعدة مهام وإجراءات كفيلة بالسير الحسن للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تترجمها الانجازات التي نتفاءل بخصوصها ونقول أنها ستكون محمودة إذا ما قورنت بالأهداف المسطرة.

أهداف البحث:

– محاولة تحديد وإبراز آليات وميكانيزمات سير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا معرفة الانجازات المحققة من قبل الوكالة في إطار تنفيذه؛

– محاولة تقييم مسار تنفيذ البرنامج ما بين واقع المعمول والمبتغى المأمول.

منهجية البحث: من أجل الإجابة على التساؤلات المطروحة، سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي انطلاقا من المعطيات والبيانات المحصّل عليها جراء دراستنا الميدانية على مستوى الوكالة وكذا من قبل الأطراف التي هي على علاقة بها، كما سنستخدم المنهج التاريخي في سرد تطورات إعداد ملف البرنامج وكذا مراحل تنفيذه، والإجراءات المتبعة في سيره.

هيكل البحث: للاجابة على تساؤلات بحثنا نتناول بالدراسة المحاور التالية:

1. تعريف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. آليات سير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
3. تحليل حصيلة إنجازات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1-تعريف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أداة الدولة في مجال تنفيذ السياسة الوطنية لتطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقبل التعرف على آلية عملها وجب علينا معرفة هيكلها التنظيمي.

1-1: الإطار التنظيمي (التشريعي) الخاص بالوكالة:

إنّ الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكغيرها من الوكالات والهيئات الحكومية تم تحديد تنظيمها وطريقة سيرها من خلال قرارات وزارية ومراسيم تنظيمية صادرة من طرف السلطات الجزائرية، ومن خلال تدقيقنا في هذه القرارات الوزارية، المراسيم التنظيمية والفوارق الزمنية لتواريخ صدورها بالخصوص، لاحظنا طول المدة المستغرقة في تحديد كل من الهيكل التنظيمي للوكالة التي هي عليه اليوم وفروعها، فبالرغم من أنها وكالة وطنية إلا أن إنشاء فروعها الخمسة والخمسة فقط، قد جاء بعد إنشائها بحوالي ثلاثة سنوات ليتم تحديد الاختصاص الإقليمي لكل فرع بعد السنة الرابعة من إنشائها، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): الاختصاصات الإقليمية لفروع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفروع (مقر الولاية)	الاختصاص الإقليمي
الجزائر	الجزائر، الشلف، البليدة، البويرة، تيزي وزو، الجلفة، المدية، بومرداس، تيسيمسيلت، تيبازة وعين الدفلة.
وهران	وهران، بشار، تلمسان، تيارت، سعيدة، سيدي بلعباس، مستغانم، معسكر، النعامة، عين تيموشنت وغليزان.
عنابة	عنابة، أم البواقي، تبسة، سكيكدة، قالمة، قسنطينة، الطارف، خنشلة وسوق أهراس.
سطيف	سطيف، باتنة، بجاية، بسكرة، جيجل، المسيلة، برج بوعريريج، الوادي وميلة.
غرداية	غرداية، أدرار، الأغواط، تامنغست، ورقلة، البيض، إيليزي وتيندوف.

المصدر: الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 19، 2010.03.21، ص 42.

بالإضافة إلى المراسيم التنظيمية والقرارات الوزارية التي تحدد كل من تنظيم، سير ومهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تم تزويد الوكالة بمجلس للتوجيه والمراقبة منذ نشأتها، وقد حددت مهامه ضمن المرسوم التنفيذي الذي أنشئت الوكالة على إثره (المرسوم التنفيذي رقم 165/05)، هذا المجلس يتداول في اجتماعاته كل المسائل التي هي على علاقة بتسيير الوكالة وتطويرها.

يتكون مجلس التوجيه والمراقبة من 14 عضوا منهم 13 ممثلا عن 13 دائرة وزارية بالإضافة إلى رئيس المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يرأس هذا المجلس إمّا الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو ممثله في المجلس.

1-2: الهيكل التنظيمي الخاص بالوكالة:

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تنظيمها الداخلي مكون من أمانة عامة مزودة بمكتب الأمن الداخلي وأربع أقسام،[1] كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): تنظيم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

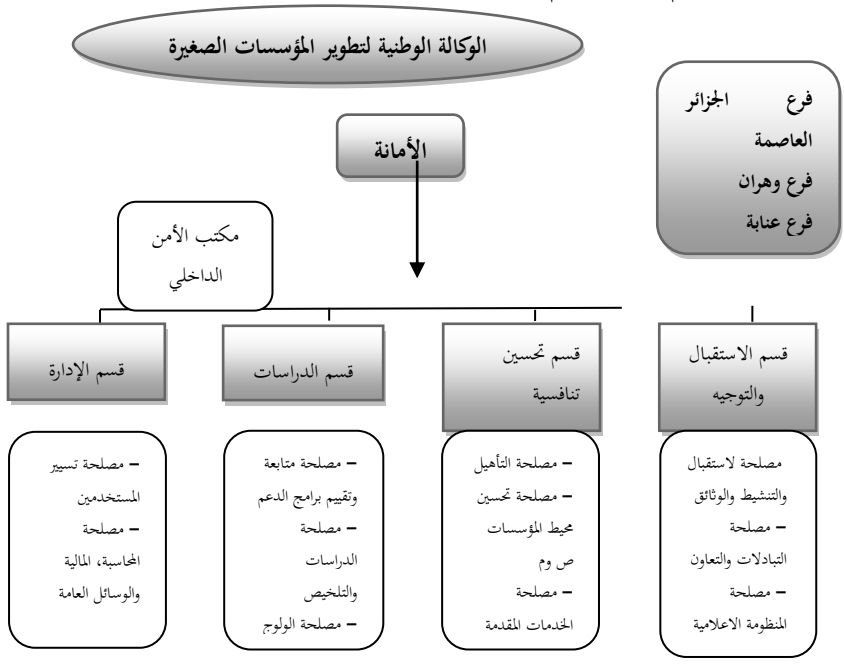

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الوكالة الوطنية لتطوير

تقوم الوكالة بأداء مختلف مهامها في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذه المهام موزعة على مختلف أقسام الوكالة وعلى مستوى كل مصلحة حسب اختصاصاتها.

1-3: إستراتيجية الوكالة:

في إطار قيام الوكالة بمهامها وتنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، تقوم الوكالة بتبني إستراتيجية تتمحور حول النقاط التالية:[2]

- دعم، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتكييفها لمواكبة متطلبات السوق.
- تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنمية وسائل التسهيل.
- تنمية المقاربة القطاعية وتأسيس شبكة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنمية المقاربة الجوارية والإنصات لمتطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز التشاور الوطني الخاص بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع سياسة فعالة للتعاون والشراكة مع مختلف الهيئات المعنية.

2-آليات سير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يُعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثالث برامج التأهيل التي عرفتها الجزائر، وقد تمّ إعداده من قبل الوزارة الوصية، وتدور محاور هذا البرنامج حول النقاط التالية:[3]

- التوسع إلى قطاع وفروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لم تمسها برامج التأهيل السابقة وبالخصوص المؤسسات التي توظف أقل من 20 عاملا.
- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط، لإيجاد سبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتماشى مع القدرات المحلية والإمكانيات المتاحة.
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومكونات محيطها القريب.
- إعطاء الأولية في عملية التأهيل للاستثمارات غير المادية، خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على شهادة المطابقة مع المعايير الدولية ومخططات التسويق.

2-1: تطورات إعداد ملف البرنامج:

كغيره من البرامج الحكومية، تمت دراسة ملف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، على مستوى كل من مجلس الحكومة ومجلس الوزراء قبل تجسيده على أرض الواقع ولقد تطور تأسيس وإعداد ملف البرنامج على أربع مراحل كالآتي:[4]

أ-المرحلة الأولى: عرض الملف على مجلس الحكومة (جلسة 2003.07.28):

إستمع فيها مجلس الحكومة لمداخلة وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مشروع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واتخذ المجلس القرارات التالية:

- التكفل بهذا الملف الهام الذي يخص تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار مسعى عقلاني يشمل برنامجا على مدى 10 سنوات، يحدد حسب المناطق الجغرافية (الولايات) وتكون تكلفته المالية منخفضة بحيث يندرج هذا البرنامج ضمن السياسة الشاملة للتنمية الاقتصادية؛
- إصدار رئيس الحكومة لتعليمات قصد مواصلة تحضير الملف من خلال الإشراف على فوج عمل يتكون من ممثلين عن الدوائر الوزارية التالية: الداخلية والجماعات المحلية، المالية، تهيئة الإقليم والبيئة، التكوين والتعليم المهنيين، والصناعة؛
- تسجيل قوانين المالية المتتالية سنويا اعتمادا يقدر بـ 300 مليون (دج) لتنفيذ البرنامج الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب-المرحلة الثانية: إعداد ملف التأهيل من طرف فوج العمل الوزاري المشترك:

تنفيذا لقرار مجلس الحكومة القاضي بإنشاء فوج العمل الوزاري المشترك، والمكلف بتحضير ملف التأهيل تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمّ تنصيب الفوج فعليا واجتمع في ثلاث جلسات عمل.

لقد خلص فوج العمل بعد تبني الاقتراحات الشفوية والكتابية لأعضائه إلى ملف التأهيل المتكون من الوثائق التالية:

- دراسة جدوى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تصوّر للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مخطط الأنشطة العشري الخاص بتنفيذ البرنامج.

وبعد عرضه على مجلس الحكومة، تُوج ملف التأهيل بموافقة المجلس وخُصص له غلاف مالي قدره واحد مليار (دج) سنويا قصد تنفيذه عوضا عن 300 مليون (دج) سنويا المقررة في اجتماع مجلس الحكومة بتاريخ 2003.07.28.

ج–المرحلة الثالثة: عرض الملف على مجلس الوزراء (جلسة 2004.03.08):

نظرا لأهمية الملف وباقتراح من رئيس الحكومة، أعيد عرضه مجددا على مجلس الوزراء بتاريخ 2004.03.08، وخلص المجلس إلى القرارات التالية:

- تأكيد قرار الغلاف المالي المخصص لتنفيذ البرنامج والمقدر بواحد مليار (دج) سنويا؛
- إنشاء وكالة وطنية تُسند لها أساسا مهام تنفيذ سياسة الحكومة في ميدان تأهيل وتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

د–المرحلة الرابعة: تنفيذ قرارات مجلس الحكومة ومجلس الوزراء:

تنفيذا لقرارات المجلسين الحكومي والوزاري، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما تم فتح حساب خاص رقم 124-302 تحت عنوان الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبع ذلك إصدار العديد من المراسيم التنظيمية والقرارات الوزارية المتعلقة بالوكالة والصندوق.

2–2: الطريقة العملية لسير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

يتم اعداد وتنفيذ البرنامج وفق الطريقة العملية التالية:

– يُعدّ الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالاعتماد على كفاءات إطارات الوكالة برنامجا سنويا تقديريا لكل النشاطات التي سيتم تمويلها، ويوضح أهداف الانجاز وآجاله والمبالغ المخصصة، ويُحيّن برنامج هذه النشاطات عند كل سنة مالية.

– تبرم اتفاقية بين الوكالة والمستفيدين، تحدد فيها لا سيما كيفيات تطبيق وتنفيذ الأنشطة المستفيدة من إعانات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تنفذ الوكالة البرنامج، وتقوم بتقديم حصيلة ثلاثية للأنشطة المنجزة وكذا الوثائق والبيانات التبريرية المرتبطة بالإعانات الممنوحة، وفي هذا السياق يمكن للوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يطلب من المستفيدين كل الوثائق اللازمة.

– يُعدّ الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حصيلة سنوية لاستعمال الإعانات، بالإشارة إلى مبالغ الإعانات الممنوحة وكذا قائمة المستفيدين وترسل إلى الوزير المكلف بالمالية في نهاية كل سنة.

– تنظم الوكالة اجتماع مجلس التوجيه والمراقبة مرتين في السنة، وتقدم الوكالة لأعضائه مختلف المعلومات حول الإنجازات المحققة.

تُعتبر الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الهيئة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما الصندوق فهو حساب خاص من ميزانية الدولة الجزائرية موجه لتمويل نشاطات البرنامج التالية:[5]

أ–نشاطات التأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية والتشخيصات الإستراتيجية.
- إعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة؛
- تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة؛
- إعداد دراسات السوق؛
- مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سعيا لحصولها على شهادات المطابقة مع المعايير الدولية؛
- دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أنشطة الدعم في مجال التقييس والملكية الصناعية؛
- دعم الابتكار التكنولوجي، والبحث والتطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب–نشاطات التأهيل لفائدة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- إنجاز دراسات عن شعب النشاطات؛
- إعداد دراسات حول الموقع الاستراتيجي لشعب النشاطات؛
- إنجاز دراسات عامة لكل ولاية؛
- تدعيم القدرات غير المادية لتدخلات الجمعيات المهنية من أجل تعميم فهم وتأطير برنامج التأهيل؛
- تطوير الوساطة المالية بين البنوك والمؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تسهيل الحصول على القروض البنكية وأجهزة الدعم المالي؛
- إعداد وتنفيذ مخطط إعلامي وتحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دلائل إجراءات البرنامج، الأيام التقنية، الورشات والملتقيات)؛

- إصدار مجلات متخصصة في مواضيع حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نشاطات المتابعة والتقييم والسهر حول مدى ملائمة وأثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتجدر بنا الإشارة إلى أن ضبط شروط ومعايير تمويل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يتم بموجب اتفاقية تبرم بين الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزير المكلف بالصناعة، إلا أنه وبعد التغيير المتوالي على مستوى أجهزة الحكومة بحيث تم دمج الوزارتين، فإن ضبط الشروط والمعايير يتم عموما من طرف الوزير الوصي على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار تمويل نشاطات البرنامج، تستفيد من إعانات الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهياكل دعمها، ولكي يتم ذلك وجب أن تتوفر هذه المؤسسات على الشروط الآتية:[6]

- أن تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما تم تعريفه في القانون التوجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- أن تكون خاضعة للقانون الجزائري؛
- أن تكون ناشطة على الأقل منذ سنتين؛
- لا تعترضها صعوبات مالية؛
- لم تستفد من إعانات برامج التأهيل الأخرى.

2-3: كيفية التأهيل وإجراءاته المعتمدة من طرف الوكالة:

إن المنهجية التي تعتمدها الوكالة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لا تختلف كثيرا عن المنهجيات المعتمدة من طرف برامج التأهيل السابقة، ومنهجية الوكالة موضحة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02): منهجية الوكالة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

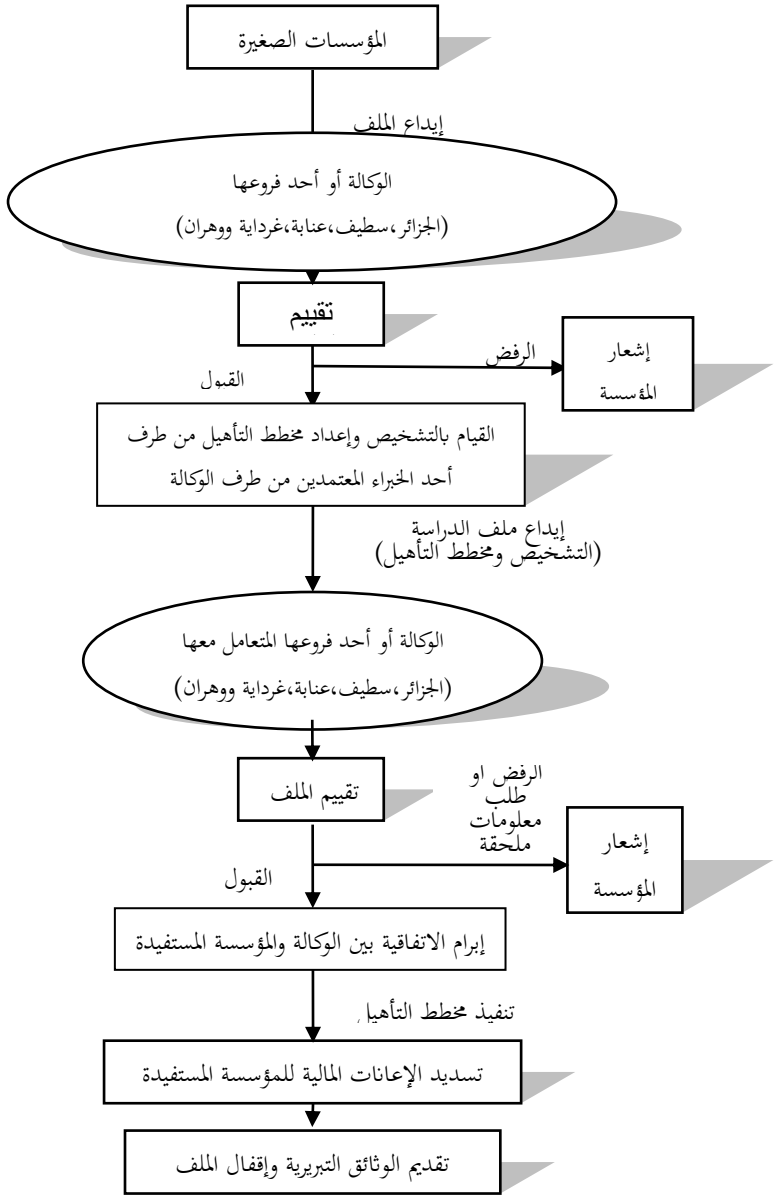

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الوكالة.

– **إيداع الملف:**[7] المؤسسة التي تريد القيام بعمليات تأهيلية والاستفادة كذلك من الإعانات المالية التي يقدمها الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تودع ملف على مستوى الوكالة أو أحد فروعها حسب الاختصاص الإقليمي لكل فرع وحسب مكان تواجد ونشاط المؤسسة.

تجدر الإشارة إلى أن فروع الوكالة لا تزال قيد الانجاز ولم تزاول أداء مهامها لحد الساعة لذ فإن استلام ملفات المؤسسات يتم على مستوى مديريات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تحوّلها مباشرة إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة.

– **تسجيل الملفات ودراستها:**[8] يتم تسجيل الملفات الواحد تلو الآخر حسب تاريخ الاستلام كما يتم معالجتها تسلسليا حسب هذا الأخير على مستوى الوكالة أو الفرع الذي تتعامل معه المؤسسة.

عند تلقي الوكالة لمختلف الملفات فإنها تقوم بدراستها، خاصة فيما يخص شروط الانخراط وتقوم بالتحري عن مصداقية المعلومات الواردة في الملفات لتأخذ أحد القرارين إما القبول أو الرفض.

تستدعي الوكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمت الموافقة على ملفاتها فرديا أو جماعيا لتقدم لها مختلف الإجراءات (المهلة، محتوى وهدف الدراسة التشخيصية).

– **القيام بالتشخيص وإعداد مخطط التأهيل:** للمؤسسة الحرية الكاملة في اختيار مكتب الدراسات أو أحد المستشارين المعتمدين[9]من طرف الوكالة، والذي يقوم في أول زيارة له لهذه المؤسسة بتشخيص أولي يتحقق من خلاله من إمكانية إدراج المؤسسة ضمن البرنامج الوطني للتأهيل.

توصي الوكالة المؤسسة على تعيين إطار كفؤ من داخلها، توكل له مسؤولية متابعة الدراسة التي يقوم بها مكتب الدراسة أو المستشار، وينجز التشخيص الاستراتيجي الشامل بنيّة التعرف العميق على نقاط ضعف وقوة المؤسسة، ومن ثم إعداد مخطط تأهيلها الذي يأخذ شكل استثمارات مادية وغير مادية، يتم تنفيذها حسب متطلبات تطوير المؤسسة وفي المقابل حسب قدرتها على استيعاب وتنفيذ هذه العمليات التأهيلية.

– **إيداع ملف الدراسة التشخيصية:** بعد تنفيذ التشخيص وإعداد مخطط تأهيل المؤسسة، تقوم هذه الأخيرة بإيداع ملف من جديد على مستوى الوكالة أو فرعها المتعامل معه.

– **دراسة الملف وتقييمه:** تتأكد الوكالة من أن الملف المقدم من طرف المؤسسة يستجيب إلى المعايير والشروط الموضوعة، وتقوم بتقييم الملف من خلال التأكد مما إذا عالجت الدراسة (التشخيص ومخطط التأهيل) النقاط التالية:

- الكفاءة التمويلية: مخطط تمويل الاستثمارات بالإضافة إلى اتفاقية التمويل المبرمجة مع البنك (رسالة الموافقة)؛
- التموقع الاستراتيجي للمؤسسة على مستوى السوقين المحلي والأجنبي؛
- مساهمة مخطط التأهيل بصورة إيجابية في تنافسية، إنتاجية وأداء المؤسسة والذي قد يترجم من خلال تحسين كل من رقم الأعمال، قدرات التمويل الذاتي والقدرات الإدارية.

بعد دراسة وتقييم الملف من طرف الوكالة تأخذ هذه الأخيرة أحد القرارات التالية:

- الرفض ويتم بذلك إشعار المؤسسة؛
- تأجيل الملف وطلب معلومات مكملة أو إضافية؛
- الموافقة ويتم كذلك إشعار المؤسسة.

– **إبرام الاتفاقية بين الوكالة والمؤسسة المستفيدة:** لقد نصت المادة الخامسة من القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2007.02.07 المحدد لكيفيات متابعة وتقيم حساب الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجوب إبرام اتفاقية بين الوكالة والمؤسسة المستفيدة تحدد فيها: مبلغ الإعانات الممنوحة، حقوق وواجبات كل طرف، وطرق تسديد الإعانات المالية.

– **تسديد الإعانات المالية:** يتم تسديد الإعانات المالية الممنوحة من طرف الصندوق إلى المؤسسة المستفيدة بعد موافقة الوكالة وبأمر صرف من الوزير الوصي على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم المؤسسة المستفيدة في المقابل بتقديم تقرير شامل حول الانجازات والأنشطة التأهلية المحققة محددة مبلغ كل نشاط (الفواتير) والمبلغ الحقيقي المستهلك، لتقوم الوكالة فيما بعد بمراجعة المبلغ الإجمالي المتفق عليه في حالة ما لم يتم الاستهلاك الكلي للإعانة الممنوحة. يتم منح الإعانات المالية حسب نوع العملية التأهيلية كالآتي:[10]

- 100% من تكلفة التشخيص الاستراتيجي الشامل وإعداد مخطط التأهيل في حدود 600000 (دج)؛

- 100% من تكلفة الاستثمارات غير المادية المنجزة؛
- 20% من تكلفة الاستثمارات المادية المنجزة.

ويقدر المبلغ الإجمالي الأقصى للإعانات المالية المخصصة لتمويل مخطط التأهيل (إنجاز الاستثمارات المادية وغير المادية) بـ 5 مليون (دج)، أما الإعانات المالية الممنوحة للمؤسسة في إطار مرافقتها للحصول على شهادة المطابقة للمعايير الدولية فتقدم في حدود 200000 (دج).

– تقديم الوثائق التبريرية وإقفال الملف:[11] لكي يتم الصرف الكلي للإعانات المالية التي استفادت منها المؤسسة، على هذه الأخيرة أن تقدم كل الوثائق التبريرية الخاصة بتنفيذ العمليات والأنشطة التأهيلية.

في حالة عدم احترام المؤسسة لشروط وبنود الاتفاقية فإنها تفقد إجمالي الإعانات المالية أو جزء منها كما قد تخضع للمتابعة القضائية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الوكالة وفي إطار تقديم الدعم المالي، ترافق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على ضمانات تسهّل حصولها على القروض المالية من طرف البنوك، وكما سبق وأن ذكرنا فقد قامت الوكالة في هذا الشأن بعقد اتفاقية شراكة مع صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتستفيد منه كل مؤسسة تابعة لقطاع إنتاج السلع والخدمات الناشطة على الأقل منذ سنتين، وتمتاز بوضعية مالية صحية، على ألا يتجاوز طلب الضمان مبلغ الـ 4 ملايين (دج).[12]

وتلزم كل مؤسسة تريد الاستفادة من ضمانات الصندوق بتقديم دراسة تقنية (اقتصادية ومالية) ممولة من طرف البرنامج الوطني للتأهيل، والذي في إطاره يتم الحصول على ضمانات الصندوق بإتباع إجراءات وفق مرحلتين كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (03): إجراءات الحصول على ضمانات القروض في إطار البرنامج

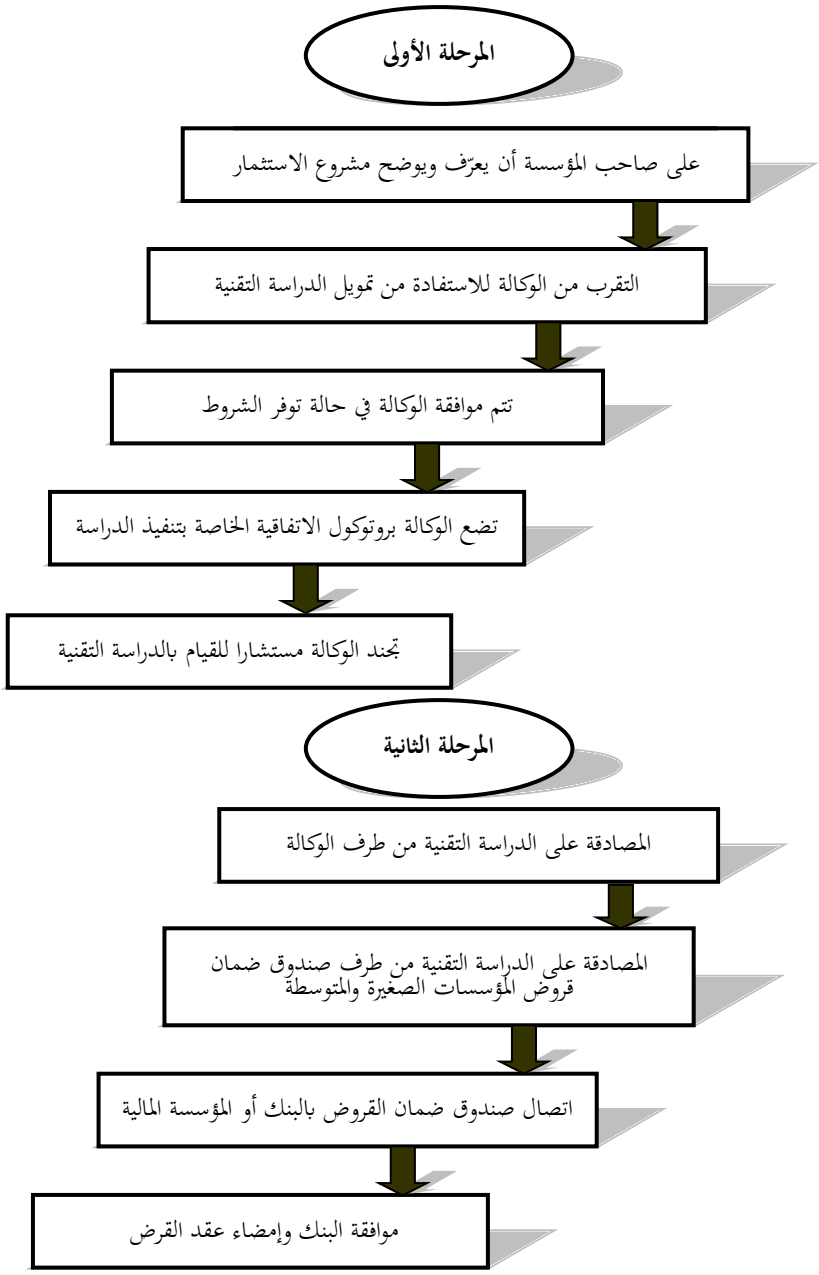

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معلومات الوكالة.

يقدّر المبلغ الأقصى لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صندوق ضمان القروض بـ 50 مليون (دج) وقد يصل في بعض الحالات الخاصة إلى 150 مليون (دج)، وتقدّر تكاليف الضمان الممنوح من طرف الصندوق حسب نوعية واستعمال القرض كالآتي:

- 0.6 %من مبلغ الضمان الممنوح في حالة القروض الاستثمارية.
- 0.3 %من مبلغ الضمان الممنوح في حالة القروض التشغيلية.

3-تحليل حصيلة نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إنّ النتائج المقدمة من طرف الوكالة المتواجدة على مستوى الجزائر العاصمة، هي تلك النتائج المعروضة في الموقع الالكتروني الخاص بها على شبكة الانترنيت والتي لا يتم تحيينها بشكل مستمر، لذا فإن حصيلة أنشطة الوكالة التي سنقدمها هي النتائج المحققة إلى غاية تاريخ 2008.09.30، نظرا لتوقف البرنامج كما سنورده لاحقا، ثم نرصد آخر حصيلة مسجلة بتاريخ 2015 .06.30.

3-1: حصيلة إنجازات الأنشطة الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد بلغ عدد طلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للانخراط في البرنامج 375 طلب، إلاّ أن عدد المؤسسات المقبولة والتي انخرطت في البرنامج بلغ 305 مؤسسة منها 137 مؤسسة توظف على الأقل 20 عاملا، و168 مؤسسة توظف أقل من 20 عاملا.

فقد شهدت المؤسسات التي توظف أقل من 20 عاملا إقبالا كبيرا على الانخراط في البرنامج الذي أعطى لها الفرصة لأول مرّة، مقارنة مع المؤسسات التي توظف على الأقل 20 عاملا، أما عن قطاعات نشاط هذه المؤسسات المنخرطة، فقد بلغ عدد مؤسسات البناء والأشغال العمومية المنخرطة في البرنامج 108 مؤسسة تليها كل من مؤسسات الصناعة الغذائية ومؤسسات الصناعة الكيميائية ومؤسسات الصناعة المعدنية خارج الحديد بعدد بلغ وعلى التوالي 65 و15 و14 مؤسسة، ثم تليها مؤسسات باقي القطاعات بنسب ضئيلة ومتقاربة.

وعن التوزيع الجغرافي للمؤسسات المنخرطة في البرنامج فهو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): التوزيع الجغرافي للمؤسسات المنخرطة في البرنامج.

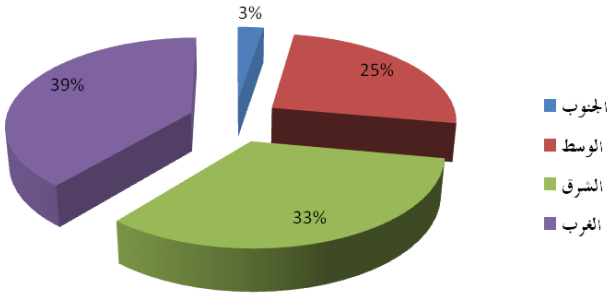

Source : Agence Nationale de Développement de la PME, bilan des actions du programme national de mise a niveau –rapport complet-, p 5.

نلاحظ من الشكل تقارب نسب التوزيع الجغرافي على العموم في ثلاث مناطق (الشرق الغرب والوسط) فيما عدا منطقة الجنوب التي سجلت مشاركة ضئيلة في البرنامج بنسبة 3% هذا وقد شكلت مؤسسات أربع ولايات من الوطن نسبة تفوق 43% من مجموع المؤسسات المنخرطة في البرنامج (305 مؤسسة) كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): الأربع ولايات الأكثر انخراطا في البرنامج.

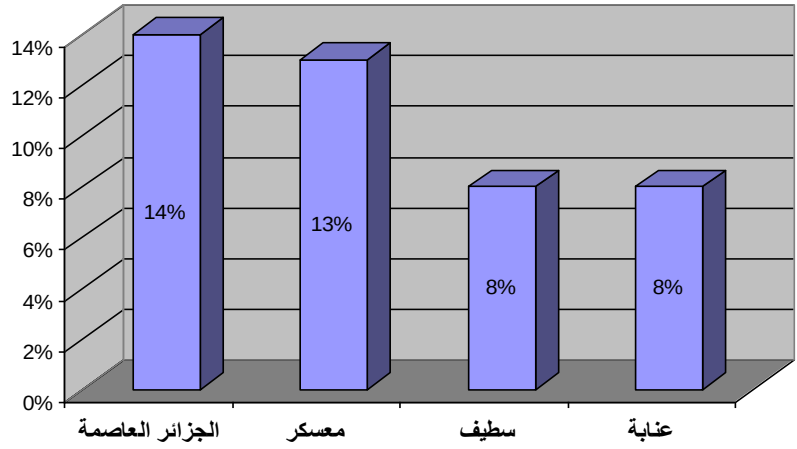

Source : Agence Nationale de Développement de la PME, bilan des actions du programme national de mise a niveau –rapport complet-, p 5.

بالإضافة إلى الـ 305 مؤسسة المنخرطة في البرنامج فقد استفادت ثلاثة هيئات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من البرنامج 308 مستفيد.

أما عن عدد طلبات تقديم الخدمات (DPS)[13] التي تلقتها الوكالة من طرف الخبراء فقد بلغ 189 طلب،[14] ونقصد بطلب تقديم الخدمات ذلك الطلب الذي يقوم به أحد مكاتب الدراسات المعتمدين من طرف الوكالة، لتولي نشاط أو عدة أنشطة تأهيلية لصالح مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات، وقد شملت مواضيع طلبات تقديم الخدمات كل من أنشطة التشخيص الوساطة المالية، التأهيل (الفردي والجماعي) والتكوين، والتي بلغ عددها على التوالي 135، 30 17 و4 طلبات من مجموع 186 طلب خاص بتقديم خدمات لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وعن توزيع الـ 186 طلب حسب نوع العملية التأهيلية فهو موضح كذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (06): توزيع الـ 186 طلب تقديم الخدمات حسب نوع العملية التأهيلية المراد تنفيذها.

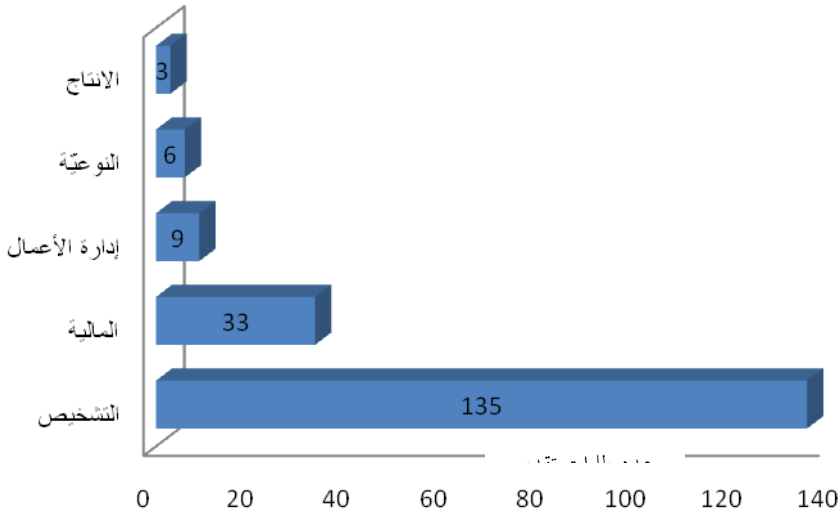

Source : Agence Nationale de Développement de la PME, bilan des actions du programme national de mise à niveau –rapport complet-, p 7.

جاءت معظم الطلبات لتولي مهمة القيام بالتشخيص (سواء التشخيص القبلي أو التشخيص الشامل)، والذي يُعدّ أول عملية تأهيلية تقوم بها المؤسسة في إطار البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد تم تنفيذ 16 نشاطا تكوينيا (دورات وملتقيات تكوينية)، استفادت من هذه الأنشطة 225 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، وبلغ عدد المشاركين 316 مشارك، بحيث سُجّل أكبر عدد من المؤسسات المستفيدة من الأنشطة التكوينية في منطقة الشرق بـ 80 مؤسسة، هذا وقد مست الأنشطة التكوينية مواضيع مختلفة، حيث حضي موضوع تسيير مشاريع البناء والأشغال العمومية بالنصيب الأوفر من اهتمامات الأنشطة التكوينية بسبعة أنشطة تكوينية، تليه تقنيات التسويق بثلاثة أنشطة تكوينية، ثم باقي المواضيع بنشاطين تكوينيين لكل منها.

3-2: حصيلة إنجازات الأنشطة الموجهة لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

دارت أنشطة الوكالة الموجهة لمحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول المحاور الثلاثة التالية:[15]

أولا: الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في إطار الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتنفيذ الإستراتيجية المقرّرة من طرف الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الوكالة بالانجازات التالية:

– تحسين وظيفة الوساطة المالية: بتاريخ 2008.03.31 نظّم المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اجتماعا لفريق عمل مكون من مدراء بنوك ومؤسسات المالية ومن نواب عن مختلف أجهزة ضمان القروض، بالإضافة إلى نواب عن عدد من الجمعيات المهنية المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم فيه تقديم دراسة توضيحية لدور الوكالة كهيئة تقوم بتسهيل الوساطة المالية بهدف تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– تولّي مهمة إتمام برنامج الدعم الأورومتوسطي لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في إطار تحويل وإتمام الأنشطة قيد التنفيذ التي خلّفها برنامج الدعم الأورومتوسطي فإن الوكالة تعمل على إستمرارية توظيف مساعدات برنامج ميدا لكي تستفيد منها مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم إستلام 48 ملف خاص بطلبات المؤسسات في الاستفادة من مجانية الدراسات التقنية (الاقتصادية والمالية)، ليتم معالجة 41 ملف، تمت المصادقة على 37 ملف منها.

– تكوين المستشارين في مجال إعداد الدراسات التقنية (الاقتصادية والمالية): حتى تستطيع الوكالة توسيع نشاطها الخاص بتجنيد المستشارين المكلفين بإعداد الدراسات التقنية قامت بتنظيم ملتقيين تكوين حول إعداد الدراسات التقنية، كذلك تم التطرق إلى التحليل المالي والإعانات المالية المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا، وقد سجّل حضور 33 مشترك في الملتقى المنظم بمدينة الجزائر و28 مشترك في الملتقى المنظم بمدين وهران.

ثانيا: تطوير أنظمة المعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: قامت الوكالة في هذا السياق بالإنجازات التالية:

– إنشاء بوابة تجمُّعية مشتركة: قامت الوكالة بإنشاء بوابة تجمعية خاصة بها لتكون بمثابة الواجهة الفعالة لتواصل مختلف الأطراف التي هي على علاقة بنشاطها، لقد تم إعداد هذه الواجهة عبر المراحل الثلاث التالية:

أ–المرحلة الأولى: دراسة وتحليل المتطلبات: بحيث كان الموضوع الرئيسي في هذه المرحلة تحليل مجموع احتياجات الوكالة ثم تخيُّل أطر الاستعمالات.

ب–المرحلة الثانية: تحرير المحتوى التقني الخاص بتعبئة موقع الوكالة الالكتروني: بحيث يسمح تحرير المحتوى التقني بإعطاء شفافية أكبر وصورة أكثر جاذبية للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بهدف تعميم وتبسيط أنشطة الوكالة.

ج–المرحلة الثالثة: إعداد وتنصيب الموقع الالكتروني الخاص بالوكالة: لقد تم إنشاء الموقع الالكتروني الخاص بالوكالة،[16] والذي تم تفعيله منذ أواخر سنة 2008.

– إنشاء قاعدة معطيات حول مكاتب الدراسات: لقد أطلقت الوكالة إعلانا أو بلاغا وطنيا يخص مكاتب الدراسات والمستشارين، ليتم الانتقاء واعتماد البعض منهم.[17]وقد كانت نتيجة العملية التي قامت بها الوكالة في هذا الشأن، استجابة 120 مكتب دراسة، تم اعتماد 86 مكتب منها لاستقبال المؤسسات التي تريد الانخراط في البرنامج، ليتم استدعاء باقي المكاتب من أجل إكمال الإجراءات المتبقية.

– تحويل برنامج الدعم الأورومتوسطي لتنمية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: لقد تم تحويل كل ما يتعلق ببرنامج الدعم الأورومتوسطي من معلومات ونتائج إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل تكفلها بضمان استمرارية مختلف الدراسات وتحيينها، وفي هذا السياق فإن الوكالة توفر مختلف الدراسات التي تم إعدادها في إطار برنامج الدعم الأوروموسطي على مستوى موقعها الالكتروني المتواجد على شبكة الانترنيت.

ثالثا: إبرام اتفاقيات شراكة مع مختلف الفاعلين في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: في إطار تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت وتقوم الوكالة بالتنسيق بين مختلف هياكل الدعم والجمعيات المتخصصة، من خلال إبرام اتفاقيات من شأنها تفعيل وضمان حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مختلف أشكال الدعم الموجهة لها، وعن مجموعة شركاء الوكالة فقد تم التطرق إليها سابقا.

3-3: تقييم مسار الوكالة ما بين الواقع العملي وآفاق العمل:

من المنطقي أن تكون نتائج أي برنامج ضئيلة خاصة في الفترة الأولى من حياته، والبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد هو الآخر تأخرا في الانطلاق، ناهيك عن فروع الوكالة والتي تم الاكتفاء بوضع مقراتها في شكل مكاتب على مستوى مديريات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للولايات المعنية؛ لقد تمّ خلال الفترة الممتدة على مدار سنة 2007 والأشهر الأولى لسنة 2008 تنصيب المقر الإداري للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تزويدها بمختلف الإطارات والموارد اللازمة، ليتم انطلاق نشاطها وتنفيذ أولى عمليات التأهيل إبتداءا من شهر مارس لسنة 2008، ولم يستمر نشاطها سوى ستة أشهر بعد ذلك لتتوقف أنشطة التأهيل الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتستمر باقي الأنشطة الموجهة إلى محيطها. ونتيجة لهذا التوقف فإن البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أصبح عرضة لفقدان مصداقيته من طرف المؤسسات التي هي على دراية بالبرنامج من جهة وبتوقفه من جهة أخرى.

بعد تحاورنا مع مسؤولي وإطارات الوكالة، تبين أنّ توقف نشاط الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص عمليات التأهيل الموجهة للمؤسسات في حد ذاتها، قد جاء نتيجة للإشكال المتعلق بطرق صرف مبالغ عمليات التأهيل، إذ لم يعالج الإطار التشريعي الخاص بالوكالة والبرنامج ككل هذه النقطة بوضوح وشفافية، والذي تم تحديده من خلال القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2008.04.30 المعدل والمتمم للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2007.02.07 المحدد لكيفيات متابعة وتقييم حساب الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

والإشكال السابق يدور حول ما يلي: هل يتم صرف مبالغ عمليات التأهيل كمستحقات تُسدّد مباشرة من طرف الوكالة إلى الخبراء ومكاتب الدراسات؟ أم يتم صرفها كإعانات عمومية مالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنخرطة في البرنامج، لتكون هذه الأخيرة هي من يقوم بتسديد مستحقات الخبراء ومكاتب الدراسات؟

كما تجدر بنا الإشارة كذلك إلى أن العديد من الخبراء الذين تم التعامل معهم في برامج التأهيل السابقة، ومن خلال التحاور مع بعضهم، فقد تبين بأن معظمهم لم يقبضوا كامل مستحقاتهم المالية مقابل الأعمال التي قاموا بها، ما ترك انطباعا سيئا لديهم اتجاه برامج التأهيل

وأثّر بدوره على علاقة الوكالة بمختلف الخبراء والمستشارين، ما زاد بدوره عمق الإشكال السابق وهذا ما يتطلب ضرورة إعادة الثقة من خلال تغيير طريقة تسديد مستحقات الخبراء والمستشارين.

إنّ نتائج برنامج التأهيل الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نادرة بكلى المفهومين الكمي والنوعي، فعند تقربنا من مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة على مستوى ولاية سطيف، علمنا بأن فرع الوكالة مهيكل في شكل مكتب فقط، وأن المديرية هي التي تستقبل ملفات المؤسسات، ويقتصر عملها على التنسيق بين المؤسسات والوكالة المتواجدة على مستوى العاصمة (تحويل ملفات المؤسسات وتبليغ قرارات الوكالة).

والنتائج المتاحة تؤكد على أن معظم المؤسسات التي سبق وأن انخرطت في البرنامج الوطني، توقفت عند أولى عمليات التأهيل مكتفية بإعداد التشخيص، ومعرفة نقاط الضعف والقوة دون محاولة التأهيل.

إذن فواقع البرنامج يتنافى والضجة الإعلامية والسياسية حول موضوع التأهيل وحول أهمية هذا البرنامج ودوره، إذ أن تنفيذه لم يرقى إلى مستوى الامكانات المسخرة والتطلعات.

وعن الفترة الممتدة ما بين 2010 و2014 فقد حدد هدف تأهيل 20 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بتخصيص أكثر من 380 مليار (دج) من الموارد العمومية في شكل مساعدات مباشرة وإعفاءات كلية وجزئية من الفوائد على القروض البنكية، إلا أنّ هذا البرنامج الوطني لم ينطلق خلال سنة 2010 وبالخصوص أنشطة التأهيل الموجهة للمؤسسات!

كما وقد تم العمل على إيجاد آليات وإجراءات جديدة تخص البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كتغيير قيم الإعانات المالية التي يمنحها الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشرط الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلق بعدد العمال، إذ أنّ المؤسسة المعنية بالبرنامج هي تلك المؤسسة التي توظف عدد عمال يفوق التسعة عمال، مؤسسة جزائرية تنشط على الأقل منذ سنتين وتتوفر على هيكل مالي متوازن.[18]

إنّ هذه الإجراءات الجديدة لا تقودنا بالضرورة إلى التفاؤل حول نجاح البرنامج في المستقبل، لأن الإشكال يتعدى ذلك كون هذه الإجراءات شبيهة إلى حدّ قريب لنظيراتها السابقة، إذ نرى أن الأمر في هذا الإطار يتعلق بمدى جدية الممارسة الواقعية والعملية لتنفيذ البرنامج من قبل الوكالة ومكاتب الدراسات والخبراء الذين تُسند إليهم مهمة تنفيذ عمليات التأهيل.

وهذا ما أكدته آخر حصيلة للبرنامج والتي جاءت في النشرية الاحصائية لسنة 2015 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، حيث أنه وإلى غاية 30 جوان 2015، لم يتم استقبال سوى 4462 طلب انخراط في البرنامج موزعة حسب فروع النشاط وحسب فروع الوكالة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): توزيع طلبات الانخراط حسب النشاط وحسب فرع الوكالة.

النشاط	العاصمة	عنابة	غرداية	سطيف	وهران	الإجمالي
الصناعة الغذائية	78	30	2	43	64	217
البناء والأشغال العمومية	521	796	93	1085	265	2760
الصناعة	248	137	26	205	107	723
الخدمات	121	89	23	144	65	442
النقل	21	29	5	27	22	104
الصيد البحري	8	14	0	36	16	74
الفندقة	12	14	3	9	23	61
تكنولوجيا الاعلام والاتصال	8	0	0	0	1	9
أخرى	25	14	1	26	6	72
الإجمالي	1042	1123	153	1575	569	4462

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية لسنة 2015 الصادرة عن وزارة الصناعة والمناجم، ص 17.

من بين الـ 4462 طلب إنخراط تم قبول 2405 طلب لاكتمال ملفاتها واستفائها الشروط، وتم رفض 1492 طلب من بينها 565 طلب محل الدراسة من جديد، تم تقديم طعون بشأنها، لتبقى في الأخير هذه الأرقام مجتمعة بعيدة كل البعد عن هدف تأهيل 20000 مؤسسة.

خاتمة:

من خلال عرضنا لمختلف حيثيات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الإجراءات المتخذة في تنفيذه من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتبين لنا سعي الدولة والجهات المعنية من أجل تطوير هذه المؤسسات وتأهيلها بتوفير المحيط المناسب لها ودعمها، وكذا توسيع شريحة المؤسسات التي يمكنها الاستفادة من البرنامج.

وعن نتائج البحث فقد سمحت لنا عملية اختبار الفرضيتين التي اعتبرتا كإجابتين مسبقتين تخدم الطرح العام لإشكالية بحثنا في التوصل إلى نتائج نقدمها بشكل نتأكد فيه من صحتها:

– بالنسبة للفرضية الأولى: صحيحة ومؤكدة من خلال ما تم التطرق إليه في المحور الثاني من البحث، إذ جاء البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد تجربة دامت خمسة سنوات في هذا المجال، وقد تم العمل على تطوير آليات سيره، وكذا توسيع شريحة المؤسسات المستفيدة منه، فقط ما يعاب في هذا الإطار هو عدم معالجة الإطار التشريعي الخاص بالوكالة والبرنامج ككل لطرق صرف مبالغ عمليات التأهيل بوضوح وشفافية، ما أدى بتوقف البرنامج فيما يخص عمليات التأهيل الموجهة للمؤسسات وكذا فقدانه البعض من مصداقيته.

– بالنسبة للفرضية الثانية: غير صحيحة ومنفية من خلال ما تم التطرق إليه في المحور الثالث من البحث، إذ تبقى نتائج البرنامج المحققة بعيدة كل البعد عن الأهداف المسطرة، سواء كميا بإعتبار أن عدد طلبات الإنخراط جد ظئيل مقارنة بهدف تأهيل 20000 مؤسسة، أو نوعيا بإعتبار أن معظم المؤسسات المنخرطة توقفت عند أولى عمليات التأهيل مكتفية بإعداد التشخيص، ومعرفة نقاط الضعف والقوة دون محاولة التأهيل، والإشكال هنا قد يطرح حول مدى جدية الممارسة الواقعية والعملية لتنفيذ البرنامج من قبل الوكالة ومكاتب الدراسات والخبراء الذين تُسند إليهم مهمة تنفيذ عمليات التأهيل.

إن النجاح في تحقيق مختلف أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب الإسراع في تكثيف عدد فروع الوكالة، وتكاتف جهود كل الأطراف الفاعلة من هياكل دعم وجمعيات مهنية ذات الصلة، كما يتطلب القدر الكافي من حملات التوعية والتحسيس بمدى أهمية الانخراط في البرنامج وما له من أثر إيجابي على تنافسية المؤسسات.

وعليه فإنه من الضروري على هذه المؤسسات ألا تفوت فرص الاستفادة من هذا البرنامج أو من برامج مماثلة، وأن تعي حتمية مسار التأهيل واللجوء إلى الخبرة والاستشارة والبحث على الشراكة سواء المحلية أو الدولية للاستمرار في بيئة تشتد فيها المنافسة يوما بعد يوم، وكذلك من أجل خلق توازن اقتصادي وطني والمساهمة في التنمية الوطنية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها أداة مهمة تساهم في التنويع الإقتصادي كسبيل للخروج من تبعية الاقتصاد الريعي وتنويع الموارد المالية من العملة الصعبة.

الهوامش والإحالات:

1- قرار وزاري مشترك مؤرخ في 2005.10.30، الجريدة الرسمية، العدد 82، 2005.11.21، ص ص 20-22.

2- Site web de l'agence nationale de développement de la PME, http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=122&Itemid=392&lang=fr, consulté le 30.11.2010 à 12h :06m.

3- يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/2007، ص ص 98-97.

4- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 2007.02.07، الجريدة الرسمية، العدد 18، 2007.03.18، ص ص 16-17.

6 - Site web de l'agence nationale de développement de la PME, http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=125&Itemid=405&lang=fr, consulté le 26.12.2010 à 16h :27m.

7- Agence Nationale de Développement de la PME, Questionnaire préalable pour l'adhésion au Programme National de mise a niveau des PME. P3.

8- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 5.

9 : يتم اعتماد مكاتب الدراسة والمستشارين من طرف الوكالة عن طريق مناقصة علنية تنظمها لجنة مكونة من إطارات الوكالة وأعضاء من هيئة تنسيق وتنفيذ البرنامج، هذه الهيئة مكلفة كذلك بالتحضير التقني لملفات المرشّحين (مكاتب الدراسة والمستشارين).

10- سهام عبد الكريم، "برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11 أوت 2008، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، ص، ص 89-95.

11- منشورات الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص 14.

12-Site web de l'agence nationale de développement de la PME, http://www.andpme.org.dz/index.php?option=com_content&view=article&id=117&Itemid=174&lang=fr, consulté le 30.12.2010 à 17h :15m.

13: Demandes de Prestation des Services.

14 : منها 186 طلب يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و3 طلبات تخص هياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

15- Agence Nationale de Développement de la PME, bilan des actions du programme national de mise a niveau –rapport complet-, pp 9-11.

16: Site web de l'agence nationale de développement de la PME: http://www.andpme.org.dz.

17- Agence Nationale de Développement de la PME, bilan des actions du programme national de mise a niveau – rapport complet-, p, 10.

18- ANDPME, le programme national de mise à niveau des PME pour une PME compétitive (plan quinquennal 2010-2014).